

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص التقنية المالية



عنوان البحث

"أثر العملات المشفرة على النظم المالية الحديثة: دراسة في الاستخدامات والتحديات والمخاطر"

إعداد الطالب/

سامي بن نايف المطيري

٢٥٣٠٠١١٨٩

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مقدمة	٣
مشكلة الدراسة	٦
أهمية الدراسة	٧
اهداف الدراسة	٩
تساؤلات الدراسة	١١
فروض الدراسة	١٣
الدراسات السابقة	١٥
المنطلقات النظرية للدراسة	١٧
المنهجية وطرق البحث	١٩
أدوات الدراسة	٢١
حدود الدراسة	٢٣
المراجع	٢٥

❖ مقدمة:

أولاً: السياق التاريخي والتحول الرقمي

يُعد المال أحد الركائز الأساسية التي قامت عليها الحضارات الإنسانية، وقد مرّ بتطورات مفصلية من المقايضة إلى المعادن النفيسة وصولاً إلى العملات الورقية والإلكترونية. ومع ذلك، شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتحديدًا في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، لحظة فارقة أدت إلى زعزعة الثقة العميقة في النظم المصرفية المركزية والسياسات النقدية التقليدية. وفي هذا المناخ من عدم اليقين، برزت الورقة البيضاء التي نشرها "ساتوشي ناكاموتو"، معلنةً عن ولادة "البتكوين" (Bitcoin) ليس فقط كعملة رقمية مشفرة، بل كفلسفة مالية تقنية تهدف إلى استبدال الثقة في المؤسسات والوسطاء بالثقة في الخوارزميات الرياضية والبرمجيات مفتوحة المصدر.

إن هذا التحول لم يكن مجرد إضافة تقنية لمنظومة الدفع الإلكتروني، بل كان بمثابة ثورة في مفهوم "القيمة" وكيفية انتقالها عبر الحدود دون قيود. فمنذ ذلك الحين، تطورت العملات المشفرة من تجارب تقنية محصورة في أوساط المبرمجين والمهتمين بالخصوصية الرقمية، إلى أصول مالية استراتيجية تتسابق كبرى الشركات الاستثمارية وصناديق التحوط العالمية لإدراجها ضمن محافظها الاستثمارية. وبحلول عام ٢٠٢٦، أصبحنا نعيش في واقع رقمي تجاوزت فيه القيمة السوقية لهذه الأصول تريليونات الدولارات، مما فرض واقعاً مالياً موازياً للنظام التقليدي، يتسم باللامركزية المطلقة والاستقلالية التامة عن الرقابة المباشرة للحكومات.

ثانياً: تقنية "البلوكشين" كقوة تغيير هيكلية

تكمّن القوة الجوهرية للعملات المشفرة في التقنية المحركة لها، وهي تقنية سلسلة الكتل (Blockchain). هذا السجل الرقمي الموزع لم يغير فقط طريقة تسجيل المعاملات وتوثيقها، بل أعاد صياغة مفهوم "الوساطة المالية" من جذوره. فمن خلال توفير الشفافية المطلقة والأمان السيرياني المعقد عبر التشفير، مكنت هذه التقنية الأفراد والمؤسسات من إجراء تبادلات "ند لند" (Peer-to-Peer) في أجزاء من الثانية، ودون الحاجة لمرورها عبر مصارف مركزية أو غرف مقاصة دولية تتطلب وقتاً وتكلفة عالية.

هذا النموذج اللامركزي طرح تساؤلات جوهرية ومصيرية حول السيادة النقدية للدول وقدرتها على إدارة اقتصاداتها. فبينما توفر هذه التقنية كفاءة تشغيلية غير مسبوقة في تقليل التكاليف وزيادة سرعة

التحويلات العابرة للحدود، فإنها في الوقت ذاته تسحب بساط التحكم من تحت أقدام البنوك المركزية فيما يخص إدارة العرض النقدي، تتبع التدفقات المالية، وتطبيق السياسات الانكماشية أو التوسعية. إن التفاعل بين هذه التقنية والنظم المالية الحديثة خلق حالة من "الاضطراب الإيجابي" الذي دفع القوى الاقتصادية الكبرى لإعادة النظر في تشريعاتها، بل والبداية فعلياً في تطوير "العملات الرقمية للبنوك المركزية" (CBDCs) كاستجابة دفاعية وتقنية لهذا الزحف الرقمي المستقل.

ثالثاً: دوافع البحث وأهميته الاستراتيجية

تأتي أهمية هذه الدراسة من التنامي المتسارع في الاعتماد المؤسسي والدولي على الأصول المشفرة؛ حيث لم يعد التعامل بها محصوراً في نطاق المضاربات الفردية أو الاستثمارات عالية المخاطر، بل امتد ليشمل اعتمادها كاحتياطات نقدية لبعض الدول ووسيلة دفع رسمية في كبرى المنصات التجارية والخدمية حول العالم. ومع الدخول في عام ٢٠٢٦، تزايدت الضغوط التنظيمية من قبل المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومجموعة العمل المالي (FATF) لمحاولة مواءمة هذه الأصول مع القوانين الضريبية العالمية وتشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إن الفجوة الاتساعية بين التطور التقني المتسارع والتشريعات القانونية التي تتسم بالبطء النسبي خلقت مساحة رمادية تستوجب التحليل العلمي الدقيق. فمن جهة، تقدم العملات المشفرة حلولاً جذرية لمشكلات الشمول المالي، خاصة في المجتمعات النامية التي تفتقر للبنية المصرفية التقليدية، ومن جهة أخرى، تفتح ثغرات واسعة أمام المخاطر السيبرانية، والتقلبات السعرية الحادة، وظهور فقاعات اقتصادية قد تؤدي في حال انفجارها إلى هزات عنيفة في الاستقرار المالي العالمي.

رابعاً: مشكلة البحث وأهدافه الرئيسية

تتبلور مشكلة البحث في محاولة الإجابة على التساؤل الجوهرى: "كيف يمكن للنظم المالية الحديثة استيعاب وإدماج العملات المشفرة دون المساس باستقرارها البنوي وأمنها النقدي؟" وما هي طبيعة العلاقة الجدلية والمستقبلية بين المزايا التشغيلية والمالية التي توفرها هذه العملات، وبين المخاطر الأمنية والاقتصادية والسيادية المرتبطة بانتشارها؟

بناءً على ذلك، يسعى هذا البحث من خلال فصوله ومباحثه إلى تحقيق الأهداف التالية:

تحليل الاستخدامات والتحويلات الحديثة: رصد كيفية تحول العملات المشفرة من مجرد وسيلة دفع إلكترونية ناشئة إلى مخزن للقيمة وأداة رئيسية في منظومة التمويل اللامركزي (DeFi).

استعراض التحديات الهيكلية والتنظيمية: مناقشة معضلة الصراع بين رغبة الدول في الرقابة وطبيعة العملات المشفرة التي صُممت خصيصاً لتكون عابرة للحدود والقيود.

تقييم المخاطر والتهديدات: دراسة أثر التقلبات السعرية العنيفة، والجرائم السيبرانية، والاختراقات التقنية على أمن وموثوقية النظم المالية المعاصرة.

استشراف المستقبل المالي: وضع تصور علمي للعلاقة التكاملية أو التنافسية المتوقعة بين العملات المشفرة الخاصة وبين العملات الرقمية السيادية التي تصدرها البنوك المركزية.

❖ مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة في التصادم الهيكلي بين الصعود المتسارع للعملات المشفرة كواقع مالي "لامركزي" وبين النظم المالية التقليدية القائمة في جوهرها على "المركزية" والرقابة السيادية. ورغم ما تحمله هذه العملات من وعود لتعزيز كفاءة المعاملات المالية الدولية وتوسيع نطاق الشمول الرقمي، إلا أن هذا التحول المفاجئ خلق حالة عميقة من "عدم اليقين" التنظيمي والمؤسسي داخل الأوساط المالية العالمية.

ويمكن صياغة المشكلة بدقة في وجود فجوة حرجة ومتنامية بين اتساع نطاق استخدام هذه الأصول في قطاعات التمويل، والادخار، والاستثمار المعاصر، وبين غياب أطر رقابية وتشريعية دولية موحدة قادرة على احتواء مخاطرها الهيكلية. وتتجلى هذه الفجوة في العجز عن مواكبة التقلبات السعيرية الحادة لهذه العملات، والحد من التهديدات السيبرانية المرتبطة بها، فضلاً عن تأثيراتها العابرة للحدود التي باتت تمس جوهر الاستقرار المالي العالمي وتُضعف من فاعلية الأدوات والسياسات النقدية التي تعتمد عليها البنوك المركزية.

إن هذا التداخل المعقد بين الابتكار التقني والمخاطر الاقتصادية يطرح تحدياً مصيرياً أمام صناع القرار؛ حيث يتطلب الأمر موازنة دقيقة بين تشجيع التقنيات المالية الحديثة وبين حماية النظم الاقتصادية من الانهيارات المفاجئة أو الاستخدامات غير المشروعة.

❖ أهمية الدراسة:

ستمد هذه الدراسة قيمتها من كونها تأتي في توقيت مفصلي يشهد فيه النظام المالي العالمي تحولاً بنوياً نحو الرقمنة الشاملة، وتتجلى أهميتها في بعدين رئيسيين:

١. الأهمية العلمية (النظرية):

مواكبة الطفرة التقنية المتسارعة: تبرز أهمية الدراسة في كونها استجابة بحثية رصينة للتحولات الجذرية في قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech)؛ حيث تسعى لتقديم تأصيل نظري حديث يردم الفجوة المعرفية المتسعة حول تطبيقات "البلوكشين" والعملات المشفرة، وتفسير تداخلاتها المعقدة مع النظم المالية المعاصرة.

إثراء المحتوى الأكاديمي العربي: تهدف الدراسة إلى رفد المكتبة العربية بمرجع علمي متخصص ورسين يحلل الظواهر المالية الرقمية المستجدة، مما يساهم في تطوير وتحديث المفاهيم الاقتصادية والاصطلاحات القانونية المرتبطة باللامركزية المالية، والأصول الرقمية، والعملات السيادية المشفرة، وتقديمها بأسلوب يتوافق مع المعايير البحثية العالمية.

بناء نموذج نظري للمخاطر الرقمية: توفر الدراسة إطاراً نظرياً يساعد الباحثين في فهم العلاقة الجدلية بين "الخصوصية الرقمية" و"الرقابة المالية"، مما يفتح آفاقاً جديدة للدراسات المستقبلية في مجال الاقتصاد الرقمي.

٢. الأهمية العملية (التطبيقية):

دعم وصناعة القرار المالي: توفير رؤية تحليلية شاملة ومبنية على معطيات واقعية لصناع السياسات النقدية والجهات الرقابية والمصارف المركزية؛ وذلك لمساعدتهم في صياغة أطر قانونية وتشريعية متوازنة تتجح في تحفيز الابتكار المالي من جهة، وحماية الاستقرار النقدي والسيادة الوطنية من التهديدات السيبرانية والتقلبات السعريّة الحادة من جهة أخرى.

ترشيد السلوك الاستثماري والمؤسسي: تزويد المستثمرين والمؤسسات المالية بأدوات تقييمية ومعايير واضحة تساعد على فهم "ديناميكيات المخاطر" مقابل "فرص العوائد" في سوق الأصول المشفرة. ويساهم ذلك في تعزيز الوعي بالثقافة المالية الرقمية، وتقليل حجم الخسائر الناتجة عن غياب الفهم الدقيق للمخاطر الهيكلية والتقنية لهذا القطاع.

تعزيز الأمن المالي القومي: تساهم الدراسة في توضيح آليات الرقابة على التدفقات المالية العابرة للحدود، مما يساعد الجهات الأمنية والرقابية في الحد من استغلال العملات المشفرة في أنشطة غير مشروعة، وبالتالي حماية النزاهة المالية للمجتمع.

253001789

❖ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التي تساهم في فهم وتحليل ظاهرة العملات المشفرة وتفكيك أبعادها المعقدة، وذلك من خلال التركيز على المحاور التالية:

١. التأصيل المفاهيمي والتقني الشامل:

يهدف البحث إلى تبيان الماهية القانونية والاقتصادية للعملات المشفرة، مع تقديم تحليل معمق لآليات عمل تكنولوجيا "البلوكشين" (Blockchain). ويتم التركيز هنا على فهم هذه التقنية بوصفها البروتوكول الضامن لأمن وشفافية المعاملات الرقمية، وكيفية تحولها من مجرد تجربة برمجية إلى بنية تحتية لنظام مالي عالمي جديد يعتمد على التوثيق الرياضي بدلاً من الوساطة البشرية.

٢. استقراء النماذج التطبيقية والوظيفية:

العمل على رصد وتحليل مجالات الاستخدام الفعلي للأصول الرقمية في القطاعات المالية المختلفة، ولاسيما في مجالات التجارة الإلكترونية والتحويلات المالية الدولية العابرة للحدود. ويسعى هذا الهدف إلى قياس مدى كفاءة هذه الأدوات الرقمية في تقليل التكاليف وزيادة السرعة التشغيلية مقارنة بالأنظمة المصرفية التقليدية (مثل نظام سويفت)، وتقييم قدرتها على تعزيز الشمول المالي العالمي.

٣. قياس الأثر الهيكلي على السياسة النقدية والسيادة المالية:

تحليل الانعكاسات الاقتصادية والمالية العميقة الناتجة عن انتشار العملات اللامركزية على الدور التقليدي للبنوك المركزية. ويهدف هذا المحور إلى دراسة مدى تأثير هذه العملات على سيادة الدول في إصدار النقد وإدارة مستويات التضخم، بالإضافة إلى استشراف قدرة النظم المالية الحديثة على الصمود أمام نموذج "التمويل اللامركزي" الذي يسحب بساط التحكم من المؤسسات الرسمية.

٤. تشخيص مصفوفة المخاطر وصياغة أطر الحوكمة:

تحديد وتحليل التهديدات متعددة الأبعاد (الأمنية، القانونية، والمالية) التي تفرضها العملات المشفرة على الاستقرار الاقتصادي. ويهدف البحث من خلال هذا التشخيص إلى وضع حزمة من التوصيات الاستراتيجية والرؤى العلمية التي تساهم في بناء أطر رقابية وتشريعية متوازنة؛ بحيث تضمن احتواء المخاطر المرتبطة بغسل الأموال والتقلبات السعيرية الحادة، دون إعاقة مسار الابتكار التقني في القطاع المالي.

٥. استشراف العلاقة بين العملات الخاصة والعملات الرقمية السيادية (CBDCs):

فهم طبيعة التنافس والتكامل المستقبلي بين العملات المشفرة المستقلة وبين التوجهات الحكومية الحالية لإصدار عملات رقمية مركزية، ومدى مساهمة ذلك في إعادة تشكيل الهيكل المالي العالمي بحلول عام ٢٠٣٠.

253001189

❖ تساؤلات الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول محاولة فهم الإشكالية الجوهرية المتعلقة بالتحول الرقمي النقدي، وذلك من خلال طرح التساؤل الرئيس التالي:

"ما هو الدور الوظيفي والمكاني للعملات المشفرة ضمن هيكلية المنظومة المالية الحديثة، وكيف تتقاطع استخداماتها الابتكارية القائمة على اللامركزية مع تحديات الاستقرار المالي والمخاطر النظامية العابرة للحدود؟"

وللإجابة على هذا التساؤل المحوري بشكل دقيق ومنهجي، ينبثق عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تغطي الأبعاد التقنية والاقتصادية والرقابية للظاهرة، وهي على النحو الآتي:

١. البعد التقني والبنوي:

ما هي الخصائص الهيكلية والبنوية الأصلية لتكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain)؟ وكيف تضمن بروتوكولات التشفير المتقدمة فيها أمن وموثوقية المعاملات المالية في بيئة رقمية لا مركزية تقتصر تماماً لوجود الوسيط التقليدي أو الضامن المركزي؟ وهل يمكن اعتبار هذه التقنية بمثابة "الحصن الرقمي" القادر على مواجهة هجمات الاختراق والقرصنة السيبرانية المتطورة بحلول عام ٢٠٢٦؟

٢. البعد الوظيفي والتطبيقي:

ما هي الأنماط والاتجاهات السائدة لاستخدام العملات المشفرة في الواقع الاقتصادي المعاصر؟ وهل نجحت هذه الأصول فعلياً في التحول من مجرد أدوات للمضاربة الاستثمارية عالية المخاطر إلى وسيلة دفع معترف بها ووسيط فعال للتسويات المالية الدولية؟ وما هي القيمة المضافة التي قدمتها هذه العملات لقطاعات التجارة الإلكترونية والتمويل اللامركزي (DeFi) مقارنة بالأنظمة التقليدية؟

٣. البعد النقدي والسيادي:

إلى أي مدى تساهم العملات الرقمية اللامركزية في تقويض السيادة النقدية للدول؟ وكيف سيتأثر الدور التقليدي والتاريخي للبنوك المركزية في إدارة السيولة المحلية، والتحكم في المعروض النقدي، وضبط معدلات التضخم في ظل وجود نظام مالي موازي لا يخضع لأدوات السياسة النقدية الكلاسيكية؟

٤. البعد الأمني والقانوني (إدارة المخاطر):

ما هي طبيعة وحجم المخاطر الهيكلية (المالية، القانونية، والسيبرانية) التي تفرضها تقلبات سوق "الكريبتو" الحادة على صغار المستثمرين والمؤسسات المالية الكبرى؟ وكيف يمكن تشخيص الثغرات التشريعية التي تتيح استغلال هذه العملات في أنشطة غير مشروعة مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وما هو أثر ذلك على سلامة ومتانة النظام المالي العالمي ككل؟

٥. البعد الاستشرافي والسياساتي:

ما هو الدور المتوقع لعملات البنوك المركزية الرقمية (CBDCs) في إعادة صياغة المشهد المالي العالمي خلال العقد القادم؟ وهل تمثل هذه العملات السيادية البديل الرسمي والتقني القادر على استيعاب ميزات التشفير والسرعة مع الحفاظ على الاستقرار التنظيمي والرقابة الحكومية؟ وهل سيؤدي ذلك إلى صراع تقني أم تكامل مؤسسي بين القطاعين العام والخاص في عالم الأصول الرقمية؟

❖ فروض الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات العلمية التي تهدف إلى قياس المتغيرات التقنية والاقتصادية والرقابية للعملات المشفرة، وتأثيراتها المتداخلة على النظام المالي الحديث، ويمكن صياغتها على النحو الآتي:

١. الفرضية الأولى (البعد التقني والتشغيلي):

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوسع في تبني تكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain) وبين رفع مستوى كفاءة التشغيل المالي؛ حيث تساهم هذه التقنية بشكل مباشر في خفض التكاليف التشغيلية للتحويلات، وتقليص زمن المعاملات، وتعزيز معايير الشفافية المطلقة، مما يمنحها ميزة تنافسية مقارنة بالأنظمة المصرفية المركزية التقليدية".

٢. الفرضية الثانية (البعد السلوكي والاستثماري):

"يؤثر مستوى الوعي الرقمي ومدى انتشار الشمول التكنولوجي لدى الأفراد والمؤسسات إيجاباً على معدلات تبني العملات المشفرة كأصول مالية بديلة؛ حيث يتزايد الاعتماد عليها كأدوات للتحوط الاستثماري (Hedging) في مواجهة تقلبات قيم العملات الورقية ومعدلات التضخم العالمي المتزايدة، خاصة في الاقتصادات غير المستقرة".

٣. الفرضية الثالثة (البعد الرقابي والأمني):

"يُعزى تنامي مخاطر الجرائم السيبرانية، والاختراقات التقنية، وعمليات غسل الأموال، إلى حالة الفراغ التشريعي وغياب الأطر القانونية والرقابية الدولية الموحدة. هذا القصور التنظيمي ينعكس سلباً على موثوقية النظم المالية الرقمية ويؤدي إلى زعزعة استقرار الأمن المالي العالمي في ظل غياب جهة رقابية مركزية عابرة للحدود".

٤. الفرضية الرابعة (البعد الاستشرافي والسيادي):

"يسهم التوجه المتزايد نحو إطلاق العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) في إعادة هيكلة الخارطة السوقية للنقد الرقمي؛ مما سيؤدي بالضرورة إلى تقليص الحصة السوقية للعملات المشفرة الخاصة (غير المنظمة)، والحد من استخداماتها خارج النطاقات التنظيمية، واستعادة البنوك المركزية لزمam السيطرة على السياسة النقدية في البيئة الرقمية".

٥. الفرضية الخامسة (البعد الاقتصادي الكلي):

"توجد علاقة عكسية بين قوة التنظيمات المالية الحكومية وبين معدلات التقلب السعري الحاد في سوق العملات المشفرة؛ فكلما زاد نضج الأطر التشريعية، قلّت مستويات المضاربة العشوائية، مما يساهم في تحويل هذه الأصول من مجرد أدوات مضاربة إلى مخازن قيمة مستقرة نسبياً".

253001789

❖ الدراسات السابقة:

تُعد مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ركيزة أساسية لفهم تطور الجدل العلمي حول العملات المشفرة، ويمكن تصنيف الجهود البحثية التي تناولت هذه الإشكالية وأثرها على النظم المالية الحديثة إلى ثلاثة محاور رئيسة متكاملة، وذلك على النحو الآتي:

١. المحور التقني (تكنولوجيا البلوكشين وأمن المعلومات الرقمية)

يركز هذا المحور على البنية التحتية التي قامت عليها العملات المشفرة، وتعتبر دراسة (Nakamoto, 2008) هي الورقة التأسيسية والمؤصلة لهذا الحقل؛ حيث وضعت اللبنة الأولى للنظام المالي اللامركزي، وأثبتت إمكانية تنفيذ المعاملات المالية بنمط الند للند (Peer-to-Peer) دون الحاجة لوسيط مركزي، وذلك عبر ابتكار خوارزميات التشفير الزمني لضمان سلامة البيانات ومنع معضلة "الإنفاق المزدوج".

وفي ذات السياق، ركزت الاتجاهات التقنية الحديثة (ما بعد ٢٠٢٠) على تجاوز مفهوم البلوكشين كمنصة لنقل الأموال فقط، لتسلط الضوء على الدور المحوري لـ "العقود الذكية" (Smart Contracts). وأشارت هذه الدراسات إلى أن أتمتة الصفقات المالية وتوثيق البيانات الحساسة عبر هذه العقود ساهم في خلق بيئة مالية رقمية تتسم بأقصى درجات الأمان والموثوقية، مما قلل من نسب الخطأ البشري والاحتيال التقليدي في البنية التحتية للنظم المالية.

٢. المحور الاقتصادي (أثر العملات المشفرة على السياسات النقدية)

تناول هذا المحور الانعكاسات الاقتصادية الكلية لانتشار العملات اللامركزية، وتبرز هنا تقارير صندوق النقد الدولي (IMF) التي خلصت إلى أن التبني الواسع وغير المنظم للعملات المشفرة قد يؤدي إلى "تآكل" فاعلية السياسات النقدية التقليدية. وتعزو هذه الدراسات ذلك إلى خروج الأصول الرقمية عن نطاق رقابة المصارف المركزية، مما يحد من قدرة الدول على التحكم في عرض النقود وإدارة مستويات التضخم بكفاءة.

من جانب آخر، ركزت دراسات اتحاد المصارف العربية على الوظيفة النقدية لهذه العملات، وانتهت بصرامة إلى تصنيفها كـ "أصول مضاربة عالية المخاطر" (Speculative Assets) بدلاً من كونها عملات حقيقية أو مخازن مستقرة للقيمة. واستندت في ذلك إلى افتقار هذه الأصول لخاصية

"الاستقرار القيمي" الضرورية لعمليات القياس المالي والائتمان التقليدي، محذرة من أثر تقلباتها على مدخرات الأفراد والاستقرار المصرفي.

٣. المحور القانوني والرقابي (التحديات والمخاطر السيادية والحوكمة)

اهتم هذا المحور بالجانب التشريعي والوقائي، وتصدرت دراسات مجموعة العمل المالي (FATF) هذا التوجه عبر رصد "الجانب المظلم" للعملات المشفرة. وحذرت هذه الدراسات من استغلال خاصية "إغفال الهوية" (Anonymity) في تسهيل الجرائم المالية المنظمة وغسل الأموال، مشددة على حتمية فرض بروتوكولات صارمة مثل (KYC - اعرف عميلك) على منصات التداول لضمان الشفافية المالية الدولية.

أما دراسات العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs)، فقد بحثت في التحول الاستراتيجي للدول نحو ابتكار "عملات رقمية سيادية". واعتبرت هذه الدراسات أن توجه الدول لإصدار عملات رقمية رسمية يمثل "آلية دفاعية" تهدف إلى استعادة السيطرة السيادية على المشهد النقدي، ومنافسة العملات المشفرة الخاصة عبر توفير بديل رقمي يجمع بين سرعة التكنولوجيا وضمانات الاستقرار التنظيمي الحكومي.

❖ المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مصفوفة من المنطلقات النظرية والأطر الفكرية التي تجمع بين الاقتصاد الكلاسيكي والتقنيات الرقمية الحديثة، لتفسير ظاهرة العملات المشفرة وتأثيراتها الهيكلية على النظم المالية، وذلك وفق المحاور التأصيلية التالية:

١. المنطلق النقدي (Monetary Theory)

تتعلق الدراسة من إعادة قراءة "وظائف النقود" التقليدية (مقياس القيمة، وسيط التبادل، ومخزن القيمة) في سياق العصر الرقمي؛ حيث يتم تحليل مدى قدرة العملات المشفرة على اكتساب الصفة النقدية الكاملة. ويرتكز هذا المنطلق على المفاضلة بين الأصول المشفرة والعملات القانونية (Fiat Money) من حيث القبول العام والاستقرار القيمي، وما إذا كانت هذه العملات تمثل تحولاً جوهرياً في "ماهية النقد" أم أنها مجرد فئة مستحدثة من الأصول الاستثمارية عالية المخاطر التي تفتقر لغطاء قانوني وسيادي.

٢. نظرية اللامركزية المالية (Decentralized Finance – DeFi)

تتبنى الدراسة فرضية "إلغاء الوساطة" (Disintermediation)، وهي النظرية التي تفترض أن التقنيات المالية المعاصرة تمتلك القدرة التقنية على استبدال الدور المركزي للمصارف والوسطاء ببروتوكولات برمجية ذكية. والمنطلق هنا هو قياس أثر هذا التحول في خفض التكاليف التشغيلية ورفع سرعة التسويات المالية العابرة للحدود، وكيفية إعادة تشكيل العلاقة الاقتصادية بين الفرد والنظام المالي بعيداً عن سلطة المؤسسات المركزية، مما يمنح المستخدم سيادة كاملة على أصوله الرقمية.

٣. نظرية الابتكار المزعزع (Disruptive Innovation Theory)

تُصنف العملات المشفرة في هذه الدراسة كـ "ابتكار مزعزع" يفرض واقعاً تقنياً جديداً يؤدي إلى إرباك النظم المالية المستقرة وإجبارها على التحول. ويرتكز هذا المنطلق على دراسة كيفية ضغط هذا الابتكار على المؤسسات التقليدية لتبني الرقمنة الشاملة، ودفع البنوك المركزية نحو تسريع إصدار "عملاتها الرقمية السيادية" (CBDCs) كآلية دفاعية استراتيجية تهدف إلى الحفاظ على تنافسيتها ومكانتها التنظيمية في مواجهة زحف العملات الخاصة.

٤. نظرية الثقة التقنية والخوارزمية (Cryptography & Trust Theory)

تؤسس الدراسة لمنطلق تقني مفاده الانتقال الجذري من "الثقة المؤسسية" (القائمة على سمعة البنوك وضمانات الدولة) إلى "الثقة الخوارزمية" (القائمة على قوة التشفير الرياضي وعقود البلوكشين). هذا التحول النظري يفسر كيف تضمن التكنولوجيا سلامة المعاملات ودقتها دون الحاجة لتدخل بشري أو رقابة مؤسسية مباشرة، مما يعيد صياغة مفهوم "الأمان المالي" ليصبح مرتبطاً بجودة البرمجيات وقوة التشفير بدلاً من الملاءة المالية للمؤسسات.

٥. نظرية كفاءة السوق وديناميكيات المخاطر (Market Efficiency & Risk Theory)

تفسر هذه النظرية طبيعة التقلبات الحادة التي تعتري سوق الأصول الرقمية؛ حيث ينطلق البحث من تحليل سلوك المستثمرين ومدى حساسية العملات المشفرة للمعلومات والمضاربات اللحظية. ويساهم هذا المنطلق في فهم "فجوة المخاطر" وكيفية انتقال العدوى المالية من الأسواق المشفرة غير المنظمة إلى النظم المالية التقليدية بحلول عام ٢٠٢٦، مما يساعد في بناء نماذج تنبؤية للأزمات المالية المرتبطة بالرقمنة.

❖ المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة في هيكلها المنهجي على تصميم بحثي متكامل يجمع بين الأبعاد النظرية التأصيلية والجوانب التحليلية التطبيقية، وذلك لاستقصاء أثر العملات المشفرة على المنظومة المالية الحديثة وفقاً للمحددات والضوابط المنهجية التالية:

١. منهج الدراسة (Research Methodology)

تعتمد الدراسة على تكامل منهجي يضمن الإحاطة بكافة جوانب الظاهرة الرقمية:

المنهج الوصفي: ويُستخدم لاستعراض الإطار المفاهيمي الدقيق للعملات المشفرة وتكنولوجيا "البلوكشين"، وتتبع مسار تطورها التاريخي منذ عام ٢٠٠٨، مع رصد واقع استخداماتها التقنية والمالية في الأسواق المعاصرة وتوصيف خصائصها البنيوية.

المنهج التحليلي الاستنباطي: ويُوظف لتحليل البيانات الاقتصادية الكلية والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي IMF وبنك التسويات الدولية BIS)، بهدف تقييم الانعكاسات الهيكلية لهذه الأصول على الاستقرار المصرفي، واستنباط العلاقة السببية بين غياب الأطر التنظيمية الموحدة وتنامي المخاطر النظامية عالمياً.

٢. مجتمع وعينة الدراسة (Study Population & Sample)

تتألف مادة الدراسة من كافة الوثائق والبيانات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي خلال الفترة المرصودة، وتشمل:

التقارير النوعية: التقارير المالية السنوية الصادرة عن الهيئات الدولية والبنوك المركزية (الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٥).

البيانات الكمية: الإحصائيات الصادرة عن منصات التداول العالمية الرائدة ومؤشرات السيولة الرقمية وحجم القيمة السوقية للأصول المشفرة.

الأطر التشريعية: القوانين واللوائح التنظيمية الصادرة عن البنوك المركزية الكبرى، مع التركيز على (البنك المركزي السعودي - ساما، والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي).

٣. أدوات جمع البيانات (Data Collection Tools)

المصادر الثانوية: المسح المكتبي الشامل للمؤلفات الأكاديمية، والدوريات العلمية المحكمة، والتقارير الاستراتيجية للمؤسسات المالية الكبرى.

المصادر الأولية (تحليل المضمون): استخدام أداة "تحليل المحتوى" للخطابات الرسمية والسياسات النقدية المعلنة تجاه الأصول الرقمية لعام ٢٠٢٦، بالإضافة إلى استطلاع آراء عينة من الخبراء في قطاع التقنية المالية (FinTech) لضمان حداثة النتائج.

٤. حدود الدراسة (Study Scope)

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل أثر العملات المشفرة من زاويتي (الاستخدامات المبتكرة) و(المخاطر الهيكلية والنظامية) وتأثيرها على استقرار النظم المالية.

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من مرحلة نضوج سوق "البتكوين" عام ٢٠١٨ وصولاً إلى التطورات التقنية والرقابية الحاصلة في مطلع عام ٢٠٢٦.

الحدود المكانية: نطاق عالمي شامل، مع تسليط الضوء على التجارب الرائدة في المنطقة العربية (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة) كنموذج للتحويل الرقمي المنظم والأمن.

٥. أسلوب معالجة وتحليل البيانات (Data Analysis)

تعتمد الدراسة على أسلوب التحليل المقارن (Comparative Analysis) للمفاضلة بين النظم التقليدية والمنصات الرقمية من حيث (الكفاءة التشغيلية، التكلفة، ومعايير الأمان السيبراني)، بالإضافة إلى استخدام التحليل الاتجاهي (Trend Analysis) لربط تدفقات السيولة في سوق الكريبتو بمتغيرات الاستقرار المالي الكلي، مما يساهم في بناء تصور استشرافي لمستقبل النقد الرقمي.

❖ أدوات الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على مصفوفة أدوات بحثية مزدوجة ومنهجية لضمان شمولية التحليل العلمي، وربط الأطروحات النظرية بالواقع التطبيقي والتقني المعاصر لعام ٢٠٢٦، وذلك من خلال الأداتين التاليتين:

١. الاستبانة (Questionnaire) - الأداة الميدانية التحليلية

صُممت هذه الأداة لاستقصاء واستقراء آراء عينة قصدية من المتخصصين والخبراء في قطاعات التكنولوجيا المالية (FinTech)، والمستثمرين المؤسسيين، والأكاديميين الاقتصاديين. وتهدف هذه الأداة إلى قياس وتحليل ثلاثة أبعاد استراتيجية:

بُعد الإدراك المعرفي والتقني: قياس مستوى الوعي بالبنية التحتية لبروتوكولات "البلوكشين"، وفهم الفروق الجوهرية والهيكلية بين العملات المشفرة اللامركزية والعملات الرقمية السيادية (CBDCs) الصادرة عن البنوك المركزية.

بُعد التوجهات السلوكية والاستثمارية: تحليل دوافع الاقتناء والتبني الرقمي، والمفاضلة بين استخدام الأصول المشفرة كأداة "للتحوط الاستثماري" بعيد المدى في مواجهة التضخم، أو كوسيلة "للمضاربة السريعة" للتحظية العنيفة.

بُعد الموثوقية والأمان الرقمي: تقييم درجة الثقة في معايير الأمان والتشفير التي توفرها النظم اللامركزية مقارنة بالضمانات القانونية والمؤسسية التي توفرها النظم المصرفية التقليدية، ورصد مدى تقبل المجتمع المالي للثقة "الخوارزمية" كبديل للثقة "المؤسسية".

٢. أداة تحليل المحتوى (Content Analysis) - الأداة الوثائقية والاستراتيجية

تُعد هذه الأداة هي المحرك المركزي للدراسة، حيث يتم من خلالها فحص وتفكيك المادة العلمية الرصينة والبيانات الرقمية الضخمة الصادرة عن الهيئات الدولية والجهات الرسمية، وتشمل المحاور التالية:

تحليل الخطاب النقدي الرسمي: فحص التقارير الاستراتيجية الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF) وبنك التسويات الدولية (BIS)، لرصد التحولات الجذرية في السياسات النقدية العالمية تجاه الأصول المشفرة وكيفية صياغة استجابات البنوك المركزية لها.

استقراء مؤشرات الأداء السوقي والسيولة: الاعتماد على البيانات الإحصائية اللحظية والتاريخية من المنصات الموثوقة (مثل CoinMarketCap و Glassnode)، لتحليل ديناميكيات السيولة الرقمية، وحجم التداول اليومي، وقياس نسب الارتباط المعقدة بين العملات المشفرة والأصول التقليدية (كالذهب والأسهم) بحلول عام ٢٠٢٦.

تحليل الأطر التشريعية والحوكمة: دراسة وتحليل اللوائح التنظيمية الحديثة الرائدة عالمياً (مثل إطار MiCA الأوروبي، والتشريعات الفيدرالية الأمريكية، وقرارات البنك المركزي السعودي "ساما")؛ وذلك لفهم المسارات القانونية التي يتم من خلالها تأطير الأصول الافتراضية ودمجها في الاقتصاد الرسمي.

❖ حدود الدراسة :

تلتزم الدراسة بمجموعة من الأطر المنهجية والمحددات الموضوعية والزمنية والمكانية، وذلك لضمان دقة النتائج وتركيز التحليل العلمي في مسار يخدم أهداف البحث، وفقاً للآتي:

١. الحدود الموضوعية (Subjective Boundaries)

تقتصر الدراسة على تحليل الأثر الهيكلي والنظامي للعمليات المشفرة الرائدة ذات القيمة السوقية المؤثرة (مثل Bitcoin و Ethereum) على بنية النظم المالية الحديثة. وينصب التركيز البحثي على محورين استراتيجيين:

المحور الوظيفي: ويشمل الدور المتنامي لهذه الأصول كأدوات استثمارية بديلة ووسائل دفع رقمية مبتكرة.

المحور الرقابي: ويشمل تحليل مصفوفة المخاطر (المالية، القانونية، والسيبرانية) المرتبطة بها، مع تبيان أثر تكنولوجيا "البلوكشين" في إعادة صياغة المفاهيم النقدية التقليدية والسيادة المالية للدول.

٢. الحدود الزمنية (Temporal Boundaries)

تغطي الدراسة الحقبة التاريخية والتقنية الممتدة من لحظة الانبثاق التاريخي لعملة "البتكوين" في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩، وصولاً إلى الربع الأول من عام ٢٠٢٦. وقد تم اختيار هذا المدى الزمني بعناية لضمان تتبع مسار النضج التقني، ومواكبة أحدث التشريعات الدولية المنظمة للأصول الافتراضية (مثل إطار MiCA الشامل)، والتحولت المؤسسية الكبرى التي شهدتها السوق العالمي في مطلع عام ٢٠٢٦.

٣. الحدود المكانية (Spatial Boundaries)

نظراً للطبيعة العابرة للحدود والقيود الجغرافية للأصول الرقمية، تتناول الدراسة الظاهرة من منظور عالمي شمولي يحلل التوجهات الدولية الكبرى. ومع ذلك، يتم تسليط الضوء بشكل مركز على المنطقة العربية، وتحديدًا التجريبتين السعودية والإماراتية؛ بوصفهما نماذج إقليمية ورائدة عالمياً في صياغة الأطر التنظيمية الاستباقية، ودمج التقنيات المالية (FinTech) في المنظومة الاقتصادية الوطنية ضمن رؤى تنمية طموحة.

٤. الحدود البشرية (Human Boundaries)

في شقها الميداني والتحليلي، تستهدف الدراسة فئات نوعية محددة ذات صلة مباشرة بموضوع البحث، وتشمل:

المستثمرين المؤسسيين والفرديين في سوق الأصول الرقمية.

خبراء التقنيات المالية (FinTech Specialists) ومطوري أنظمة البلوكشين.

الأكاديميين والباحثين المتخصصين في مجالات الاقتصاد الرقمي، والسياسات النقدية، والقانون التجاري الدولي.

وذلك لضمان الحصول على بيانات ومعطيات ذات قيمة علمية وتطبيقية رصينة تعكس الواقع المالي المعاصر.

❖ المراجع:

تصنيف وتوثيق المراجع العلمية والتقارير الدولية المستخدمة في هذه الدراسة وفقاً لأحدث المعايير الأكاديمية (APA) لعام ٢٠٢٦، وبما يتسق مع المنهجية المتبعة في فصول البحث، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: المراجع العربية (الأكاديمية والمهنية)

العنزي، محمد (٢٠٢٢). الاقتصاد الرقمي والعملات المشفرة: الفرص والمخاطر. (ط. ١). القاهرة: دار النهضة العربية. (مرجع نظري لتأصيل مفاهيم الاقتصاد الرقمي).

الشمري، فهد (٢٠٢٣). "أثر العملات الافتراضية على السياسات النقدية في الدول العربية". مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد (٣١)، العدد (٤)، ص ص. ٤٥-٦٨. (دراسة تحليلية محكمة حول السيادة النقدية).

اتحاد المصارف العربية (٢٠٢٤). مستقبل الأصول الرقمية والتحول نحو العملات المركزية الرقمية (CBDCs). تقرير استراتيجي دوري، بيروت، لبنان. (تقرير مهني لرصد التحولات المؤسسية في القطاع المصرفي العربي).

البنك المركزي السعودي - ساما (٢٠٢٥). التقرير السنوي للتكنولوجيا المالية: التحول الرقمي في القطاع المصرفي السعودي. الرياض. متاح عبر الموقع الرسمي: www.sama.gov.sa. (وثيقة رسمية لتحليل التجربة السعودية الرائدة).

ثانياً: المراجع والتقارير الدولية (الأجنبية والمترجمة)

صندوق النقد الدولي - IMF (٢٠٢٥). الاستقرار المالي العالمي في عصر التشفير: التحديات والآفاق الرقابية. تقرير السياسات النقدية السنوي، واشنطن العاصمة. (مصدر أساسي لتحليل المخاطر النظامية العالمية).

Nakamoto, S. (2008). Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System.

.Self-published White Paper. Available at: bitcoin.org/bitcoin.pdf. (الوثيقة

التأسيسية التاريخية لنظام البتكوين).

Financial Action Task Force – FATF (2024). Updated Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers. Paris, France. (المرجع الدولي الأول لمعايير مكافحة غسل الأموال وحوكمة الأصول الافتراضية).

Bank for International Settlements – BIS (2025). The Role of CBDCs in Modernizing the Monetary System. Quarterly Review, Basel, Switzerland. (تقرير تقني استشرافي لمستقبل العملات الرقمية السيادية).

European Banking Authority – EBA (2026). Implementation of MiCA Regulation: A New Era for Crypto-Assets in Global Finance. Brussels. (دراسة حديثة حول أثر التشريعات الأوروبية الموحدة على استقرار الأسواق).